

الهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان (الهيئة) لمنظمة التعاون الإسلامي (المنظمة) تعبر عن جزعها الشديد إزاء الحصار اللإنساني المستمر في كشمير المحتلة من قبل الهند، وتدعو إلى إجراء تحقيق دولي في مزاعم الانتهاكات المنهجية و المنظمة لحقوق الإنسان، بما فيها الإنذارات الخطيرة المتعلقة باحتمال وقوع إبادة جماعية تستهدف الشعب الكشميري

جدة ، في 28 نوفمبر 2019:

أعربت الهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان المنبثقة عن منظمة التعاون الإسلامي استيائها وإدانتها بأشد اللهجات لاستمرار انتهاك حقوق الإنسان في كشمير المحتلة من قبل الهند (IoK). عقدت الهيئة ، بمناسبة أعمال دورتها العادية السادسة عشرة ، بمقر أمانتها في جدة، المملكة العربية السعودية، اجتماعا علنيا لاستعراض تفاقم وضعية حقوق الإنسان في كشمير المحتلة من قبل الهند (IoK) والذي حضره جميع أعضاء الهيئة، بالإضافة إلى عدد كبير من ممثلي الدول الأعضاء والدول ذات صفة المراقب في منظمة التعاون الإسلامي و كبار الموظفين من أمانة المنظمة .

و في هذا الصدد، عبرت عن قلقها جراء محاولات الحكومة الهندية الرامية إلى قمع النضال الكشميري المتصلة بالوصول إلى حقهم المشروع في تقرير المصير ، و منها لجوء السلطات الهندية إلى الحصار السياسي والاقتصادي و تعميم كافة وسائل الاتصالات المستمر بلا هوادة في كشمير المحتلة ، و الذي تم فرضه منذ أكثر من 115 يوماً ، دونما أي إشارة بتحسين الوضع وتوقفه على الميدان. و المعلوم أنه منذ الخامس من شهر أغسطس الماضي، 2019 ، نشرت الحكومة الهندية أكثر من نصف مليون جندياً من قوات أمنها من أجل احتواء ردود الفعل العكسية ضد تدابيرها غير القانونية ، والتي حولت عملياً كشمير التي تخضع لسيطرتها إلى أكبر سجن مفتوح في العالم. وتفيد التقارير الموثوقة إلى لجوء الحكمة الهندية إلى أعمال شتى أنواع العقوبات ، و منها أعمال الاعتصاب الجماعية ، وعمليات تفتيش المنازل واحدة واحدة تلو الأخرى، وتجريد الشباب والشابات من ملبوساتهم، وإغلاق المحلات التجارية والمدارس ، وقطع و سائل التواصل، بما فيها خدمات الإنترنت وخطوط الهاتف الثابتة ، واحتجاز وتعذيب السياسيين والصحفيين و الناشطاء في مجال حقوق الإنسان على أيدي قوات الأمن الهندية. هذا و قد أضافت الهيئة أن القوانين الشائنة، و منها التشريعات الخاصة المتعلقة بصلاحيات القوات المسلحة و السلامة العامة ، تمكن قوات الأمن الهندية من الاعتداء على حقوق الإنسان المكفولة للكشميريين الأبرياء دونما أي خوف من العقاب والمساءلة.

وأعدت الهيئة التأكيد أن تصرفات الحكومة الهندية ، فيما يتعلق بإلغاء المادتين A35 و 370 من دستورها تعتبر إجراء غير قانوني وباطل فيما أنها تهدف في المطاف الأول إلى تعديل التكوين الديموغرافي لولاية جامو وكشمير، بما يؤدي إلى تقليل نسبة السكان المسلمين الأصليين ، الذين يخضعون للإحتلال الأجنبي، وقلب ضعيتهم ليصبحوا أقلية داخل وطنهم. وهذا مما يشكل انتهاكا صارخا لمعاهدات واتفاقيات حقوق الإنسان ذات الصلة، بما فيها أحكام المادتين 27 و 49 من اتفاقية جنيف الرابعة ، و بروتوكولها الإضافية ، التي تقضي بوضوح بعدم شرعية نقل السكان في المناطق المتنازع عليها، على أي حال من الأحوال إذا تم ذلك بشكل غير قانوني .

كما عبرت الهيئة عن إدانتها الشديدة لاستمرار قوات الأمن الهندية في استخدام البنادق الهوائية لقتل و تشويه المدنيين الأبرياء والعزل، واعتقالهم بشكل تعسفي ، و تنفيذ أعمال الإعدام خارج نطاق القضاء ضدهم، فضلا عن استهداف القيادات الدينية والسياسية للمسلمين الكشميريين، بمن فيهم المحتجون السلميون، و ذلك على أساس تهم ملفقة. هذا و قد شددت الهيئة على أن هذه الانتهاكات المنهجية و المبرمجة لحقوق الإنسان تستند إلى نمط واضح المعالم، بحيث يرمي في آخر المطاف إلى التطهير العرقي والإبادة الجماعية التي لا تستهدف إلا الكشميريين، مما يقع في نطاق تعريف أخطر الجرائم التي تهم المجتمع الدولي.

و تجدر الإشارة إن حرمان الكشميريين من حقوق الإنسان المكفولة لهم وحرمانهم الأساسية ، بما في ذلك الحق في الحياة ، والحق في حرية التعبير ، والحق في حرية الدين ، والحق في الاحتجاج و التجمع السلميين ، يتعارض مع القانون الدولي لحقوق الإنسان، فضلا أنها تشكل انتهاكا صارخا لالتزامات الهند في مجال حقوق الإنسان على الصعيد الدولي. و يعتبر لجوء الحكومة الهندية إلى مثل هذه التدابير التعسفية ذات الطابع "العنصري"، خروفا جسيما للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي ، باعتباره أمرا مؤسفا لا يمكن قبوله. أعادت الهيئة التأكيد على تأييدها لتوصية مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان بتشكيل لجنة تحقيق برعاية الأمم المتحدة ، و ذلك لإجراء تحقيق شامل في جميع مزاعم انتهاكات حقوق الإنسان.

أما الدول الأعضاء لمنظمة التعاون الإسلامي، فقد شددت أن قضية كشمير ظلت و لا تزال تعد من أقدم النزاعات المدرجة على جدول أعمال الأمم المتحدة و منظمة التعاون الإسلامي، التي لم تحل اى الآن ، مشيرة أنه يلزم تسويتها النهائية، وفقاً لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. و لا يخفى أن استمرار إنكار الحق المشروع في تقرير المصير، الذي وعد به الشعب الكشميري منذ

وقت طويل، يشكل وصمة عار على الضمير الجماعي للمجتمع الدولي . ويلاحظ أن حظر التجول المستمر في كشمير المحتلة لا يختلف كثيرا عما جرت عليها العادة لدى القوات القائمة بالاحتلال، باعتباره أسلوبا يستخدم لسحق مقاومة الشعوب الخاضعة للاحتلال، وذلك من خلال فرض الحصار اللانساني.

وقد حضر هذا الاجتماع العلني معالي السيد رئيس آزاد-جامو و كشمير(AJK) الذي شاطر مع المشاركين وأطلع الاجتماع على الأوضاع الخطيرة التي تواجهها حقوق الانسان في كشمير المحتلة من قبل الهند مع توجيه انتباه المجتمع الدولي إلى العمل بجدية لتفادي حدوث إبادة جماعية وأزمة إنسانية وشكيتين في المنطقة. و في معرض تعليقاته على إخفاق الحكومة الهندية الحالي في كشمير التي تحتلها ، أشار أن محاولات هذه الأخيرة مبنية على مبدأ "الفاشية الجديدة" التي تدعو الى التفرد الديني والتمييز وكراهية الأجانب ، وتروج أن المسلمين من الأجناس النجسة. ورحب بالبيانات الموضوعية والمبدئية الصادرة عن منظمة التعاون الإسلامي بشأن محنة المسلمين الكشميريين، داعيا الهيئة إلى القيام بزيارة أخرى إلى آزاد-جامو و كشمير من أجل تحديث تقريرها السابق لعام 2017 حول هذا الموضوع.

وجهت الهيئة اللوم الى الحكومة الهندية لعدم سماحها بزيارة تفصي الحقائق إلى كشمير المحتلة رغم الطلبات المتكررة التي تقدمت بها كل من الهيئة و المفوضية السامية لحقوق الانسان في فترات مختلفة. و في غياب أي رد إيجابي من حكومة الهند ، وافقت الهيئة مبدئيا على القيام بزيارة إلى ولاية آزاد- جامو وكشمير للقاء باللاجئين والأحزاب السياسية ممثلي المجتمع المدني من كشمير المحتلة من قبل الهند ، وذلك للتأكد من الوضع على أرض الواقع ، وتحديث تقريرها السابق لعام 2017 بخصوص هذا الموضوع و تقديم تقرير عن نتائج الزيارة الى مجلس وزراء الخارجية.

ووافقت الهيئة كذلك على إجراء دراسة حالة مستقلة حول "استخدام الأسلحة الهوائية من قبل قوات الأمن الهندية ضد المتظاهرين المسالمين، بمن فيهم النساء والأطفال". وتهدف هذه الدراسة إلى رفع مستوى الوعي بعدم شرعية استخدام هذه الأسلحة والمساعدة على وضع معايير لحظره على المتظاهرين المسالمين فيكل أنحاء العالم. و أخيرا طالبت الهيئة الحكومة الهندية بالقيام بما يلي: (أ) اتخاذ التدابير الفورية لوضع على انتهاكات حقوق الإنسان المستمرة في كشمير المحتلة، ورفع حظر التجول اللانساني ؛ (ب) واستعادة جميع الحريات الأساسية للكشميريين ؛ وإلغاء قوانينها التمييزية مثل قانون الصلاحيات الخاصة للقوات المسلحة ؛ (ج) تمكين بعثات تفصي الحقائق التابعة للأمم المتحدة ومنظمة التعاون و الهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الانسان ؛ (د) السماح لمنظمة التعاون الإسلامي واللجنة الدولية للصليب الأحمر بإنشاء "ممر إنساني" في كشمير المحتلة من أجل الوصول إلى السكان المحاصرين لتوفير الغذاء والإمدادات الطبية الأساسية ؛ (هـ) تنفيذ قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ، وبدون مزيد من التأخير ، وذلك للسماح لشعب كشمير بممارسة حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير من خلال استفتاء حر ونزيه. كما حثت الهيئة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي على الاضطلاع بدورهما الواجب، وذلك بممارسة للضغط الضروري على الهند لاتخاذ خطوات مبكرة وملموسة في هذا الصدد.
